

جدل حاد حول قضية المعتقلين اللبنانيين

لجنة حقوق الانسان للأمم المتحدة ناقشت التقرير السوري متأخراً ١٨ عاماً

نيويورك - "النهار ٢/٤/٢٠٠١)

احتلت قضية المعتقلين في السجون السورية وانتهاكات حقوق الانسان في لبنان حيزاً واسعاً من اعمال لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة التي اجتمعت طوال يومي الخميس والجمعة الفائتين في جلسات طويلة لمناقشة ممثل السلطات السورية في اوضاع حقوق الانسان لديها والتقرير الذي قدمته سوريا بعد تأخير ١٨ عاماً عن مواعده المقرر.

وشهدت جلسات الاستماع والمناقشة جدلاً حاداً بين اعضاء لجنة حقوق الانسان، والممثل الرسمي للسلطات السورية وهو عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق الدكتور عبود السراج الذي واجه سيلاً من الاسئلة انصبت عليه من القضاة الدوليين اعضاء لجنة الامم المتحدة، الى جانب الشهادات الموثقة التي قدمها ممثلو اكبر منظمات حقوق الانسان في العالم، الى جانب الناشطين السوريين، الذين حضروا متزودين كميات من الوثائق والمعلومات عن اوضاع الديموقراطية والحريات في سوريا واللوائح بأسماء المعتقلين اضافة الى الشهادة الحية التي قدمها السجين السابق في معتقل تدمر السوري حسان عبد الرحمن، فضلاً عن الناشطين اللبنانيين الذين تركز موضوعهم على قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية و"الاعتقالات الاعتباطية التي تنفذها القوات السورية في لبنان". وحضر جلسة المناقشة الامين العام للجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة ماركوس شميدت، مندوبة "الفيديريالية الدولية لحقوق الانسان" كاترين فرنسوا التي قدمت ملاحظات الفيديريالية، نلتها فيرجينيا شيري مسؤولة ملف سوريا في منظمة "هيومان رايتس واتش" الاميركية بالمزيد من الملاحظات التي تناولت في جزء كبير منها مسألة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، ثم ممثل "اللجنة العربية لحقوق الانسان" هيثم مناع (سوري) الذي قدم عرضاً شاملاً للاوضاع في بلاده، الى لوائح بأسماء المعتقلين السياسيين والعرب في سوريا بينهم لبنانيون وفلسطينيون واردنيون على ما قال وتحدث بعده ممثل منظمة العفو الدولية عبد السلام سيد احمد المسؤول عن ملف لبنان وسوريا، ثم مقرر "لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" غازي عاد الذي قدم ملاحظات على التقرير السوري لجهة ما يتصل منه بقضية المعتقلين اللبنانيين و"رفض السلطتين السورية واللبنانية التعامل مع هذه المسألة بشفاافية وانسانية وخصوصاً لجهة تقديم لوائح بأسماء المعتقلين الذين ثبت وجودهم هناك منذ أكثر من عشرة اعوام والحاجة الى الافراج عنهم بعدما قدمت عشرات الاثباتات على وجودهم في المعتقلات السورية من جانب اهاليهم وهيئات رسمية لبنانية ومنظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية (...)."

وبعد الاستماع الى الملاحظات والملخصات تحدث رئيس الجلسة وقدم مداخلة انتقد فيها تأخر السلطات السورية ١٨ عاماً عن تقديم التقرير الخاص بها، الامر الذي اعتبره مخالفة للمادة ٥٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي يدعو كل الدول الى تقديم تقارير دورية عن اوضاع حقوق الانسان لديها. ثم شرع اعضاء اللجنة في توجيه الاسئلة الى ممثل السلطات السورية عبود السراج عن قانون الطوارئ المعمول به في سوريا منذ ٣٢ عاماً وحقوق المرأة و"الاعتقالات الاعتباطية" والاعدامات واوضاع السجون والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. وكانت مداخلة للقاضي البروفسور كلاين الذين وجه سؤالاً الى الوفد السوري عن "القاعدة القانونية التي تستند اليها القوات السورية في عمليات اعتقال اللبنانيين ونقلهم الى سوريا في ظل وجود سلطة لبنانية معترف بها وقانون لبناني واضح يمنع مثل هذه العمليات...؟". ورد السراج بالحديث عن

"التضحيات" التي قدمتها سوريا في لبنان، وتلازم المسارين وغيره، ثم خُص إلى نفي وجود أي معتقل لبناني هناك. الأمر الذي أثار استغراب اللجنة التي واجهته بتصريح النائب العام التمييزي في لبنان عدنان عضوم الذي قال: "ان هناك ٩٥ لبنانياً معتقلين في سوريا إضافة إلى اللوائح والشهادات التي قدمتها منظمات حقوق الإنسان". أما أكثر ما أثار استغراب اللجنة فكان وصف السراج للمعتقلات السورية بأنها "من الأفضل في العالم".

وكان الوفد اللبناني الذي يضم ممثلين لـ"لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية" و"لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين" قد عقد صباح الخميس لقاء مع المفوض السياسي المساعد للامم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط كيهو تشاه (اميركي) وعرض له موضوع المعتقلين في سوريا، ووعده بمناقشة المسألة مع الأمين العام كوفي أنان للبحث في إمكان طرحها في جدول أعمال مكتب الأمين العام للامم المتحدة والأمانة العامة للمنظمة الدولية. وزار الوفد اللبناني أيضاً مقر هيئة "فريدوم هاوس" في نيويورك والتقى المسؤولة عن ملف الشرق الأوسط كريستيان غيدو، كما كانت له لقاءات مع أبناء الجاليات اللبنانية والعربية الذين استقبلوه في عدد من الأندية والهيئات ووعدوا بنقل معاناة المعتقلين إلى النواب الأميركيين وممثليهم السياسيين والدينيين. ومن المتوقع أن تصدر لجنة حقوق الإنسان في الامم المتحدة خلاصة ما توصلت إليه في شأن الأوضاع في سوريا في تقرير شامل في العاشر من نيسان الجاري